

العراقية، حيث منح القانون حقوقاً للديانتين اليهودية والمسيحية بأن يكون لهما قانونهما الخاص في المواد الشخصية، وحرّم دون معنى أو منطلق كلا الديانتين المندائية والأيزيدية من ذلك. وبقي الحال حتى حلّ زمان انتهت فيه الدكتاتورية، وصار الأمر أن قام العراقيون بإصدار دستور يوكد ليس فقط على المساواة بين العراقيين بصرف النظر عن دياناتهم، بل وأورد ضمن الفقرة (ثانياً) من المادة الثانية ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين. وعلى هذا الأساس فقد وضع الدستور الغطاء والحماية القانونية الكاملة للفرد العراقي من غير المسلمين في ممارسة عقيدته وطقوسه، وإسباغ الحماية القانونية على تلك الديانات العراقية. ولكن هل غير ذلك شيئاً أمام الممارسات

في بقية مناطق العراق إلا مثال بسيط، وما انتشر من شائعات وقصص بحق الأيزيدية إلا مثال آخر، فقد كانت تلك المجموعات المتطرفة تبحث عن منفذ أو جحر يمكن أن تنفذ من خلاله لتنتشر التخريب والإرهاب في مساحات لم تتمكن من الوصول إليها قبل ذلك.

والجميع مستهدف من قبل الإرهاب دون استثناء، كما أن الجميع مستهدف من قبل المتطرفين، فكيف يمكن أن نفهم ما يجري تحت أنظار السلطة، والمسيحي يرحل مع عياله هرباً من الموت أو إجباره على تغيير الدين، والمندائي يترك حاله وماله ويفر بجلده إلى كردستان أو دول الله يستجير بها، والأيزيدي المذبوح دوماً سيان إن كانت هناك تهمة أم لم تكن، واليهودي الذي ألغي وجوده عملياً بالرغم من عراقيته وأصلته التي سجلها له التاريخ.

وضع الدستور الغطاء والحماية القانونية الكاملة

للفرد العراقي من غير المسلمين في ممارسة عقيدته وطقوسه،

وإسباغ الحماية القانونية على تلك الديانات العراقية

تفيد آخر الأخبار الواردة من منطقة الدورة ببغداد، إلى تزايد جرائم تهجير المسيحيين منها، وتهديدهم بالذبح إذا لم يدفعوا الجزية، أو يشهروا إسلامهم علناً في الجوامع، وذلك بالرغم من مناشدة رؤساء الكنائس المسيحية الحكومة العراقية وضع حد لهذه الجرائم.

وبحسب المعلومات قامت الجماعات الإرهابية المسلحة التي تتخذ من الدين الإسلامي ستاراً لتنفيذ جرائمها بإجبار ١٤ عائلة مسيحية في الدورة على ترك منازلها عنوة تحت تهديد السلاح، دون السماح لها بأخذ أي شيء معها سوى الملابس التي كان أفراد هذه العوائل يرتدونها.

فيما قامت مجاميع إرهابية أخرى بإجبار عدد آخر من هذه العوائل على ترك منازلها ومغادرة الدورة تحت التهديد بالقتل.

المخالفة للدستور التي مورست من قبل أفراد وتجمعات وميليشيات متطرفة، تقتل أبناء تلك الديانات تارة، وتطالبهم بالرحيل عن بيوتهم تارة أخرى، وتهجرهم مرات، وتطالبهم بتغيير ديانتهم في مرات أخرى تحت ذرائع الإسلام دون أن تجد رادعاً أو من يطالب بتطبيق نصوص القانون التي أوردها الدستور بحق المجرمين أو القائمين بتلك الأفعال.

يتعرض المسيحيون والمندائيون والأيزيديون اليوم في العراق إلى حملة بشعة وظالمة، ليس من باب حرص المتطرفين على إجبار أبناء تلك الديانات على الدخول في الإسلام، وإنما بقصد إشاعة الخراب والتخريب والهلع والرعب في نفوس الناس. وما بيان من يطلق على نفسه لقب والي الموصل لدولة العراق «الإسلامية» حول ما يحدث